

## تقرير حول.

### مؤتمر الشرطة المجتمعية

أبو ظبي ١٨ - ٢١ فبراير ٢٠٠١م

د. عباس أبو شامة(\*)

**شاركت** أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في مؤتمر الشرطة المجتمعية الذي أقامته الإدارة العامة لشرطة ابوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١٨ - ٢١ فبراير ٢٠٠١م ببحث علمي في المؤتمر بعنوان (شرطة المجتمع - المفهوم - التطبيق والتقييم). ولقد هدف هذا المؤتمر إلى:

#### أهداف عامة:

- ١ - إتاحة الفرصة للقاء بين العاملين في المجال الشرطي والأمني لتبادل الخبرات والوقوف على كل ما هو جديد.
- ٢ - تبادل أفكار جديدة وبدائل بالجدول المقترحة وأشكال التعاون لمواجهة المشكلات الأمنية المستحدثة.

#### أهداف خاصة:

- ١ - التعرف على التنظيم الأمني للشرطة المجتمعية من جوانبه المختلفة من
- 
- (\*) رئيس قسم العلوم الشرطية بمعهد الدراسات العليا بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

خلال معرفة تجارب الدول التي قامت بتطبيق نظام الشرطة المجتمعية وأثر ذلك في منع الجريمة واكتشافها وتثبيت دعائم الأمن والاستقرار في المجتمع

٢- تكوين رأي عام عن الشرطة المجتمعية وإقرار نظام شرطة المجتمع يجمع أفضل ما في النماذج المختلفة التي تم التعرف عليها والذي يمكن الاسترشاد به في المجال الأمني

٣- تحديد إمكانية تطبيق نظام الشرطة المجتمعية في المجتمع العربي .

وقدم تقديم حوالي الأربعين بحثاً أو يزيد من البحوث العديدة التي وصلت لإدارة المؤتمر وقد ركزت البحوث التي قدمت سواء عربية أو أجنبية على الأمور التالية :

- ١- التعريف بالشرطة المجتمعية - فلسفتها - أهدافها - وآلياتها في العمل .
- ٣- الدور الاجتماعي الوقائي للشرطة المجتمعية - وفي مجالات منها العنف العائلي والمخدرات وسلوكيات الشباب .
- ٤- نماذج شرطة مجتمعية عالمية وعربية .
- ٥- استراتيجيات عمل الشرطة المجتمعية .
- ٦- إعداد رجل الشرطة في ظل نظام الشرطة المجتمعية .
- ٧- العلاقات العامة والتوعية الأمنية وترقية الحس الأمني في ظل نظام الشرطة المجتمعية .
- ٨- دور رجل الشرطة المجتمعية في التعامل مع المجتمع وأثرها في تعميق مفهوم الشرطة المجتمعية .

وكانت أول ورقة بحث قدمت للمؤتمر هي ورقة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، وبالاستعانة بالحاسوب وضحت الورقة تعبير الشرطة المجتمعية من ناحية المفهوم وبداية الفكرة وتطورها ثم المبررات الى هذا التنظيم الحديث وما الأسباب التي قدمت لتجعله بديلاً عن الشرطة التقليدية ، مع التوضيح بنتائج البحوث العلمية ثم تطرقت الورقة إلى العناصر الأساسية لنظام الشرطة المجتمعية وأساليب العمل والقنوات في إدارة العملية الأمنية مع الأمثلة المناسبة لذلك كما أن الورقة أشارت إلى البرامج المشتركة التي تقوم بها شرطة المجتمع مع المواطنين وأهداف هذه البرامج ومردودها على الأمن . كما أنها تطرقت إلى المهارات التي يكتسبها رجل الشرطة من خلال عمله بنظام شرطة المجتمع وهي مهارات لم يكن بمقدوره اكتسابها من خلال عمله بالشرطة التقليدية وأهمها الاعتماد على النفس ومهاره التفاوضي وابتكار أساليب حديثة للعمل وسط المواطنين والعمل كمصلح اجتماعي أكثر منه رجل شرطة تقليدي يطبق القانون .

ثم تحدثت الورقة عن الأساليب التكتيكية لشرطة المجتمع وهي غير معروفة في نظام الشرطة التقليدية كما أن الورقة أشارت إلى العديد من الأمثلة المطبقة في كل من الولايات المتحدة المتحدة واليابان وأستراليا وفرنسا وهولندا ثم ركزت على بعض النماذج العربية في الكثير من الدول العربية والتي يمكن أن تكون شبيهة لنظام الشرطة المجتمعية بدون أن تأخذ هذا الاسم كذلك تم الحديث عن النظام الإسلامي في المشاركة المجتمعية في الأمن وبالذات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كواجب على المواطنين والجزء الأخير من الورقة ركز على تقييم نظام الشرطة المجتمعية حيث سردت العديد من الايجابيات في هذا القطاع وعدادتها مع الدليل العلمي ، ثم تطرقت

الورقة كذلك إلى سلبيات الأخذ بهذا النظام وما أفرزه في التطبيق العملي في الدول التي أخذت بهذا القطاع، وفي النهاية أثارَت الورقة التساؤل عن مدى حاجة الدول العربية لتطبيق هذا النظام سواء بشكله الحالي أو تعديله على المناخ العربي وربما عدم الحاجة إلى وجود أنظمة شرطية عربية ربما تخدم نفس الهدف وقد قدمت الورقة بعض التوصيات في هذا الموضوع مع ترك الباب مفتوحاً للنقاش والمشاركة في هذا الجانب.

ولقد اعتبرت لجنة التحكيم أن ورقة الأكاديمية مثلت بحثاً متميزاً واختيرت من ضمن البحوث المميزة التي قدمت في المؤتمر

ولقد وفقت شرطة أبوظبي في اختيارها موضوع الشرطة المجتمعية كموضوع حديث أثار العديد من الدراسات والبحوث في هذا المجال الحديث كما أنها وفقت في أن دعت العديد من الخبراء والمهتمين للكتابة في هذا الموضوع وذلك من كل أنحاء العالم فوصلت دراسات من كل القارات تقريباً وكانت تمثل رؤية مختلفة لهذا الموضوع كما أنها شملت أنماطاً عدة من التجارب الواقعية لنظام الشرطة المجتمعية وبالذات من الدول التي قامت بتطبيق مثل هذه التجربة ككندا والولايات المتحدة ثم قامت لجنة التحكيم والتقييم باختيار نماذج من هذه الدراسات وهي التي قدمت لذلك الموضوع، ولقد كان ممتعاً علمياً أن نسمع من بعض الخبراء الذين شاركوا فعلياً في برامج الشرطة المجتمعية من دول طبقت التجربة وشرحوا كيف تقوم هذه الممارسة والوسائل المتبعة ومدى نجاح هذه التجربة في الشراكة بين الشرطة والمواطنين في برامج مكافحة الجريمة ومدى تقبل وفهم المواطنين لهذه التجربة وكذلك مدى ردة الفعل لدى رجال الشرطة وبالذات قادتها والذي كان منهم مؤيدون ومنهم متحفظون والبعض معارضون بل وآخرون مقاوماً.

كما كان ملفتاً أن عرضت في المؤتمر نماذج شرطية في بعض الدول العربية وهو نوع من المشاركة الشعبية في العمل الأمني ومن أمثلة ذلك لجان الحي التي تقوم بالشراكة مع الشرطة في الحراسات الأمنية الليلية وكذلك تجربة الشرطة الشعبية في إحدى الدول العربية كرافد من روافد الأجهزة شرطية والتي تعتمد ابتداءً متطوعين في العمل الشرطي، وتمثل هذه الشرطة الشعبية رصيلاً احتياطياً للشرطة النظامية كما وضح أن النظام القبلي والعشائري العربي فيه الكثير من الأفكار التي تتبناها شرطة المجتمع وهي باختصار التوسع في إشراك المواطن في أداء العمل الشرطي وبالذات منع الجريمة ووجدنا أن هذه المشاركة موجودة في الكثير من الممارسات في وطننا العربي بشكل أو آخر

لقد كانت حصيلة المؤتمر العديد من التأكيدات التي اقتنع بها المشاركون كما كانت حصيلة متعددة من التوصيات التي فتحت الباب على مصراعيه للمفكرين الشرطيين العرب وغيرهم من المهتمين بقضايا المشاركة الشعبية في العمل الشرطي لكي ينظروا في هذا الأمر نظرة أكثر جدية ويعطوه ما يستحقه من اهتمام. فالدعوة ليست إلى تطبيق النظام العربي في الشرطة المجتمعية كما هو معمول به هنالك وكذلك ليست الدعوة إلى رفض الفكرة من أساسها على أنها دخيلة لوطننا العربي وأنها لا تصلح في أرضنا العربية ولكنها دعوة صادقة للنظر بعمق في هذه التجربة الشرطية الرائدة وهي رصيلاً لكل الشرطة في العالم للنظر فيه بعمق وبعملية متجردة لنرى إن كنا أولاً في حاجة إلى مثل هذا النظام من حيث الفكرة وإذا كان الرد بالإيجاب وهل نحن في حاجة للتطبيق كما ورد لنا من الغرب أم زرع هذه النذرة في أرض عربية حتى تنبت زرعاً عربياً خالصاً في مناخ عربي.

وبدون الوصول إلى هذه النقطة من النتائج كان المؤتمر قد خرج بفائدة كبرى وهي وجود قناعات مع العديد من الأسئلة التي يحتاج الباحثون للمتابعة لتلك الأسئلة وإيجاد الحلول المناسبة لها ومن جانب القناعات فإن المؤتمر أكد أنه لم يعد العمل الشرطي اليوم يقتصر على الواجبات التقليدية المعروفة على مر العصور بل إنه فرض عليه أن يتعداها ليأخذ نظاماً أوسع بكثير مما كان عليه الحال في السابق وذلك نظراً للتغيير الجذري الذي حدث في البيئات المجتمعية المختلفة ولهذا كان من الطبيعي أن يفرض نظام شرطة المجتمع نفسه كمفهوم جديد وأسلوب جديد ومتقدم يهدف بشكل رئيس إلى توأمة الشرطة مع المجتمع كما سمتها الإدارة العامة لشرطة أبوظبي في تقديمها للدعوة لهذا المؤتمر الهام وذلك بهدف حماية شرائح المجتمع المختلفة من الآفات والأخطار الاجتماعية كما أن هناك قناعة أخرى هامة من خلال هذا المؤتمر وهي أن كسب ثقة أفراد المجتمع والحصول على تأييدهم ومشاركتهم أصبح من أهم العوامل التي تعين الشرطة على أداء واجبها كان ذلك على المستوى العالمي أو المستوى الإقليمي العربي إلا أن تحقيق ذلك الهدف يتطلب دعم وتوثيق الصلة بين الشرطة والجمهور وصولاً إلى توفير وتقديم أفضل الخدمات الشرطية بالتطبيق للمبادئ العلمية والعملية لنظام الجودة الشاملة في العمل الشرطي وذلك على أساس أن النظام سينظر في العمل به سواء كان نظام شرطة المجتمعية أو غيرها يجب ألا يرسى إلى الارتقاء بمهارات العمل الشرطي والتقدم بها خطوات نحو الجودة الشاملة في كل الأداء الشرطي

قد قامت الجهة المنظمة للمؤتمر بعمل علمي ناجح مدروس في مبادرتها ان تطرق باباً جديداً للعمل الشرطي والمهني للشرطة لدراسة هذا الأسلوب والتنظيم وذلك من خلال التقدم برويتهم وذلك بالمشاركة في تقديم بحوث

علمية وأوراق عمل وهو نهج علمي سليم اتاح للمشاركين مقدماً تقدير مساهمتهم العلمية وشكلها وواقعها ومنهجها ومساهمتها المتوقعة في المؤتمر، ثم كان الأهم من ذلك وأكثر هو عرض كل المساهمات الى لجنة متخصصة لتقييم تلك البحوث وأوراق العمل. لتختار منها ما تراه مناسباً من حيث النقل العلمي والاضافة الحقيقية للمشاركة بها وتقديمها في المؤتمر مما أتاح منافسة علمية موضوعية لتقديم الأكثر جودة وإضافة علمية إلى المؤتمر كما أن الأمر لم يقتصر على ذلك وإنما عرضت كل هذه المساهمات العلمية من الشرق والغرب إلى لجنة تقييم علمي لتختار منها العدد القليل المتميز حقاً وإعلان ذلك في نهاية المؤتمر كأجود ما قدم في المؤتمر من حيث الطرح العلمي الرصين وغيره من أسباب التقييم.

إن ما خرج به هذا المؤتمر يجب ألا ينتهي عند هذا الحد بل يتطلب التقدم خطوات وطرح باقي مواضيع الشرطة المجتمعية على بساط البحث العلمي وكذلك التقدم من حيث انتهى المؤتمر وذلك لغرض التعرف على مدى الحوجة العربية لمثل هذا النظام الشرطي الذي ينقلب فعلاً على أسلوب الشرطة التقليدية، إننا يجب أن نشير هنا أيضاً إلى مركز الدراسات والبحوث بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية والذي كان سباقاً أيضاً في هذا المجال فقد عقد ندوة علمية في العاصمة السورية دمشق في أوائل عام ٢٠٠٠م تم فيها البحث العلمي في موضوع الشرطة المجتمعية حيث قام الخبراء من العديد من الدول العربية لمناقشة ذلك الموضوع من زواياه المختلفة وقدمت فيه العديد من التوصيات التي أرسلت للدول العربية للنظر فيها هذا زيادة على إصدارات الأكاديمية من الدراسات والبحوث في موضوع الشرطة المجتمعية.

إن هذه النشاطات العلمية كالتي أقامتها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية والإدارة العامة لشرطة أبوظبي لها طابع خاص لأنها قدمت المبادرة في مناقشة موضوع حديث وخلاق في نفس الوقت أثار لعديد من النقاش والاهتمام على كل المستويات الشرطية وكل مستويات المهتمين بقضايا بقضايا منع الجريمة ومكافحتها.

إن النجاحات والإخفاقات لهذه التجربة والتي أشارت لها الورقة العلمية لأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية تعتبر حافزاً للآخرين للمزيد من البحث العلمي والتقدم به خطوات إلى الأمام قبل أن تحسم الأمر عربياً.